

Distr.: General  
8 August 2022  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

## الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البندان 2 و 3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق معالجة

## أوجه عدم المساواة في التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

## تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان \*

## موجز

يتضمن هذا التقرير، المعد عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/49، لمحة عامة عن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) ومشاريعها البحثية في مجال تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق معالجة أوجه عدم المساواة، فضلاً عن الجهود المبذولة والتقدم الذي أحرزته المفوضية في تحسين قدراتها، والثغرات المتبقية، في هذا الميدان.

وقد سلطت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الضوء على الفجوة الواسعة بين التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان والإعمال الفعال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع من خلال ما يلي: عدم كفاية الاستثمار في القطاعات الاجتماعية، بما في ذلك الإسكان، والتعليم، والنظم الصحية؛ والثغرات القائمة في مجال الحماية الاجتماعية؛ وأوجه عدم المساواة الهيكلية؛ والتدهور البيئي؛ والقصور في معالجة الأزمة المناخية. وكثّفت المفوضية عملها في مكافحة أوجه عدم المساواة الاقتصادية وغير الاقتصادية، بينما تسعى جاهدة إلى زيادة تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باستخدام نهج يركز مبدأ عدم قابلية تجزئة جميع حقوق الإنسان. وتؤكد المفوضية أن حقوق الإنسان توفر خطة شاملة من أجل التعافي المستدام، على نحو ما أعرب عنه الأمين العام في "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" وفي تقريره المعنون "خطتنا المشتركة".

\* أُنقِ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدّمة له.



## أولاً - مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 19/49، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم، في الدورة الحادية والخمسين للمجلس، تقريراً عن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) ومشاريعها البحثية في مجال تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق معالجة أوجه عدم المساواة، فضلاً عن الجهود المبذولة والتقدم الذي أحرزته المفوضية في تحسين قدراتها في هذا الميدان. ولدى إعداد هذا التقرير، جمعت المفوضية معلومات عن مختلف التجارب المتوافرة، والتحديات القائمة، والفرص المتاحة، والدروس التي يتعين استخلاصها. وهي تعرب عن امتنانها إزاء تلقي المدخلات الواردة من الدول الأعضاء. وعملاً بطلب المجلس، ستعرض المفوضية السامية رؤية المفوضية المتعلقة بتعزيز عملها ضمن تقرير يقدّم إلى الدورة الرابعة والخمسين، ويعقبه حوار تفاعلي.

2- وتمثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على النحو المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك من الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان<sup>(1)</sup>، جزءاً لا يتجزأ من الإطار الدولي لحقوق الإنسان الذي تكون فيه جميع الحقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة<sup>(2)</sup>. وتعكس هذه الحقوق الحد الأدنى من الظروف اللازمة لكفالة التحرر من الخوف والفاقة، وتوفر لجميع المجتمعات خريطة طريق من أجل التحسين المستمر لهذه الحقوق، بما يؤدي إلى إقامة مجتمعات مستقرة وشاملة للجميع<sup>(3)</sup>.

3- ولم ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أي تمييز أو تسلسل هرمي أو تصنيف لحقوق الإنسان. ومع ذلك، ومنذ أن وُضع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نشأ ما يمكن اعتباره، في بعض الأحيان، عملية فصل غير سليمة بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى. ولا يقوم هذا الانقسام على أي أساس من الناحية القانونية، ولا يمكن دعمه أخلاقياً، وهو يسفر عن نتائج معاكسة للهدف المنشود في الممارسة العملية. فالواقع أن من المستحيل الفصل بين مجموعتي الحقوق لأن كل مجموعة تعتمد على إنجازات المجموعة الأخرى. وقد قوّض هذا التمييز، في بعض الأحيان، التعاون في النهوض بحقوق الإنسان، حيث كان يُنظر إلى بعض الدول على أنها أكثر التزاماً بمجموعة من الحقوق على حساب الأخرى. واليوم، ينبغي وضع هذه التوترات العقيمة جانباً، في ظل التزام جميع الدول بالعمل على نحو متوازٍ من أجل إعمال جميع الحقوق.

4- وكشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما نتج عنها من تأثيرات اجتماعية واقتصادية عن أزمة لحقوق الإنسان تفاقت نتيجةً للتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية القائمة من قبل، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، كما سلطت الضوء على الآثار الهيكلية الناجمة عن عقود من نقص التمويل والتفكك في الخدمات والسياسات العامة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكشفت الجائحة أيضاً ضعف نظم الحماية الاجتماعية، وأوجه تعطيل حق الأطفال والشباب في التعليم،

(1) تشمل هذه الصكوك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(2) إعلان وبرنامج عمل فيينا، الفقرة 5.

(3) انظر مفوضية حقوق الإنسان، "أسئلة يتكرر طرحها بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، صحيفة الوقائع رقم 33، 1 كانون الأول/ديسمبر 2008.

وزيادة العنف ضد المرأة، وتنامي الفقر إلى حد كبير، ومعاناة المزيد من الناس من الجوع<sup>(4)</sup>. وتضاعفت أوجه عدم المساواة الراسخة داخل البلدان نتيجة لما أنتجته على مدى عقود التيارات الاقتصادية التقليدية السائدة والسياسات التي تهمش الالتزامات القانونية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتؤدي أوجه عدم المساواة المتزايدة، ونمو الفقر، وعدم توافر الخدمات، والتمييز المستمر إلى تهديد التماسك الاجتماعي. كما أن هذه العوامل تزيد من خطر نشوب النزاعات العنيفة، وتعوق التنمية المستدامة والتعافي من جائحة كوفيد-19.

5- ودعت المفوضة السامية والأمين العام إلى أن تكون حقوق الإنسان الحاجز الواقعي في عملية التصدي للجائحة وفي إطار الجهود المبذولة لإعادة البناء. وقد أشار كلاهما إلى ضرورة إحياء روح ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تُبين هذه الوثيقة الكيفية التي يمكن بها لحقوق الإنسان أن توجه القرارات على نطاق المجتمع من أجل إيجاد عالم خالٍ من الخوف والفاقة.

6- وفي كثير من الأحيان، لا تعمل الحكومات والمؤسسات الدولية باستمرار على دمج حقوق الإنسان، وتحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ضمن سياساتها وممارساتها. وتفسر هذه الثغرات التحديات الجسيمة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم، وهي تُظهر أيضاً أن من شأن حقوق الإنسان أن توفر خريطة طريق لهيئة مجتمعات أكثر استقراراً وشمولاً واخضراراً وازدهاراً.

7- وفي أعقاب فقدان الوظائف وسبل العيش بمعدلات كبيرة خلال الجائحة، يسع التأكيد مرة أخرى على أهمية تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة والتغطية الصحية الشاملة. ويعني احترام حقوق الإنسان أن تستثمر الدول في البشر عن طريق تقديم الخدمات العامة، وأن تستخدم نظاماً أكثر إنصافاً لدفع الضرائب من جانب الأفراد والشركات التجارية، وأن تنفذ برامج العمل الإيجابي والسياسات المحددة الهدف لمعالجة أوجه عدم المساواة القائمة منذ زمن بعيد<sup>(5)</sup>. وقد أوصت المفوضية بأن تستخدم الدول جميع أدوات الاقتصاد الكلي المتاحة لها لتعبئة وتخصيص الموارد المحلية في مجال الخدمات العامة ذات الصلة بالصحة، والحماية الاجتماعية، والتعليم الجيد، والغذاء، والمياه ومرافق الصرف الصحي، والإسكان والخدمات الأساسية الأخرى. وهذا يتطلب إيجاد حيز مالي أوسع لزيادة الموارد إلى أقصى حد ممكن، بسبل منها الضرائب التصاعدية، وتعزيز القدرة على تحصيل الضرائب، ومكافحة التهرب من دفع الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة، والتصدي للفساد، وإعادة تنظيم الإنفاق العام.

8- ويتطلب احترام حقوق الإنسان أيضاً أن تجمع الدول بيانات وإحصاءات موثوقة ومصنفة بطريقة تدعم معالجة أوجه عدم المساواة ورصد إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتحتاج الدول إلى تلقي المساعدة أو إلى قدر أكبر من التعاون لفهم التقاطع القائم بين مختلف أوجه مسألة ترك الأشخاص خلف الركب، والثغرات في البيانات ذات الصلة بوجه خاص بالفئات المعرضة لأن تُترك خلف الركب، كالأشخاص الذين يعيشون في فقر، والنساء، والأطفال، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى، وكبار السن<sup>(6)</sup>، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات الإثنية والعرقية، والشعوب الأصلية.

United Nations, "Investing in jobs and social protection for poverty eradication and a sustainable recovery", Secretary-General's Policy Brief, p. 4. انظر أيضاً A/HRC/44/40.

A/HRC/47/47، الفقرة 83.

انظر A/HRC/45/14.

9- ويعني احترام حقوق الإنسان إتاحة المعلومات العامة عن عملية مخصصات ميزانيات الدول ونفقاتها وكفالة المشاركة المجدية في هذه العملية، وتقييم الميزانيات المتصلة بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان.

10- ويتطلب احترام حقوق الإنسان كذلك فهم الآثار الناجمة عن العواقب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة على صعيد حقوق الإنسان، وكيفية قياس الفقر والقضاء عليه على النحو الواجب، وكيفية تأثير أوجه عدم المساواة - بما في ذلك أوجه عدم المساواة الاقتصادية - على الحقوق، والكيفية التي يمكن بها للديون أن تقوّض قدرة الدولة على احترام حقوق الإنسان، وكيفية تأثير التضخم على الحقوق، والكيفية التي يقوّض بها تغير المناخ حالياً الكثير من الحقوق - بما في ذلك الحق في سبل العيش وفي الصحة.

11- وتهيئ كل هذه التحديات والفرص بيئة بات فيها الدور الذي تضطلع به المفوضية أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث يحتاج عملها المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تعزيز مستمر. والمفوضية على استعداد لتوسيع نطاق مساهمتها في التصدي لهذه الأزمات المتعددة ولزيادة قدرتها على مساعدة أصحاب الحقوق والجهات المسؤولة فيما يتعلق بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو أكثر فعالية، وتهيئة مجتمعات خالية من الخوف والفاقة.

## ثانياً - دعم إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

12- في عام 1993، أنشأت الجمعية العامة منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز وحماية تمتع الناس جميعاً تمتعاً فعلياً بجميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والحق في التنمية. وحددت ضمن مهام المفوض السامي أن يقدم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية، وأن يشارك في الحوار ويعزز التعاون الدولي وينسق الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بهدف إزالة العقبات الراهنة والتصدي للتحديات الماثلة أمام الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان<sup>(7)</sup>.

### ألف - لمحة عامة عن الأنشطة

13- يتمحور عمل المفوضية حول ست ركائز هي: النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق حقوق الإنسان؛ وتعزيز المساواة ومكافحة التمييز؛ وتحسين المشاركة وحماية الحيز المدني؛ والمضي قدماً في تنفيذ نتائج الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛ ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز حماية هذه الحقوق، بما في ذلك في حالات النزاع وانعدام الأمن؛ وتعزيز سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان<sup>(8)</sup>. وتشمل كل ركيزة من الركائز جميع أنواع الحقوق - الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك الحق في التنمية. ومع تمديد خطتها الإدارية حتى عام 2023، ضاعفت المفوضية من تركيزها على معالجة أوجه عدم المساواة ومكافحة التمييز، وبخاصة فيما يتعلق بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وعلى الاستفادة من البيانات المتوافرة من أجل النهوض بحقوق الإنسان.

14- وتسعى المفوضية إلى زيادة تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق اتباع نهج يكرّس مبدأ عدم قابلية تجزئة جميع حقوق الإنسان. ويتسم عملها المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعقيد، حيث تُسهم المفوضية في تحديد المعايير، وجهود التوعية، ووضع السياسات العالمية

(7) قرار الجمعية العامة 141/48.

(8) OHCHR, United Nations Human Rights Management Plan 2018–2021 و OHCHR, United Nations Human Rights Management Plan 2022–2023.

والوطنية والمحلية وتنفيذها. ويشمل هذا العمل ولايات بعينها حددها مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، فضلاً عن العمل المنجز في إطار الولاية المستقلة التي أسندتها الجمعية العامة إلى المفوض السامي. وتضطلع المفوضية بمجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك إجراء البحوث المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وتحليلها، ورصد هذه الانتهاكات والتجاوزات والإبلاغ عنها؛ وإسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم لبناء القدرات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المكاتب الميدانية للمفوضية ولدى أصحاب المصلحة على الصعيد القطري؛ وتقديم مشورة الخبراء والدعم الفني فيما يتعلق بعمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وتوفير الدعم من أجل التطوير التدريجي للقانون الدولي؛ والمشاركة في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمدن والحكومات المحلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني. وتركز بعض التدخلات على الدعوة إلى تغيير السياسات والممارسات والسلوكيات المتعلقة بحقوق محددة، مثل الحقوق ذات الصلة بالتعليم والغذاء والصحة، بما في ذلك الحصول على الأدوية واللقاحات، والعمل، والضمان الاجتماعي، والسكن، والمياه وخدمات الصرف الصحي. وتهدف الأنشطة الأخرى إلى تقديم الدعم إلى الفئات التي كثيراً ما تكون مهمشة والأشد تضرراً عن الركب، وتشمل الأنشطة التي تستهدف تحديداً الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويُراد بها تعزيز وحماية حقوق النساء، والشباب، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى، والشعوب الأصلية، والأقليات، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وغيرهم من الأشخاص الضعفاء أو المهمشين.

15- ويتضمن الفرع التالي أمثلة توضيحية مختارة على الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية من أجل تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومعالجة أوجه عدم المساواة. وتشمل هذه الأعمال أنشطة الدعوة المتعلقة بحقوق الإنسان، ودعم آليات حقوق الإنسان، فضلاً عن مجموعة واسعة من الأعمال والأنشطة والبرامج المضطلع بها في هذا المجال من السياسات.

## باء - تسليط الضوء على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

16- ما فتئت المفوضية السامية، على الصعيد العالمي، تدعو باستمرار وقوة إلى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن مشاركتها العامة في هذه القضايا هي مشاركة وافية، بل واتسع نطاقها في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19. وفي السنوات الأخيرة، شددت المفوضية السامية بوجه خاص على ضرورة توفير الحماية الاجتماعية الشاملة بوصفها أداة رئيسية من أدوات السياسة العامة لكفالة الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والدخل الأساسي، وعلى ضرورة الانتقال إلى اقتصاد أخضر ودائري وأكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد لمعالجة أزمة المناخ، وأيدت دعوة الأمين العام إلى إبرام عقد اجتماعي جديد<sup>(9)</sup>. وأشارت المفوضية السامية، في تقريرها الموجز عن حلقة النقاش المعقودة بين الدورات بشأن الحق في الضمان الاجتماعي في عالم العمل المتغير، إلى أنه ينبغي للدول أن تستخدم أقصى قدر ممكن من مواردها المتاحة لإقامة نظام الحماية الاجتماعية الشاملة على نحو تدريجي<sup>(10)</sup>. ودعت المفوضية السامية أيضاً إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن إدارة الديون وتخفيف عبئها بغية إتاحة هامش التصرف اللازم في المجال المالي للبلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجية

(9) A/HRC/47/47، الفقرة 9.

(10) A/HRC/49/33، الفقرة 61.

لحفاظ على الخدمات الأساسية<sup>(11)</sup>، ودعت الجهات الدائرة إلى تجميد الديون أو إعادة هيكلتها أو تخفيف عبئها<sup>(12)</sup>. ودعت أيضاً إلى إتاحة الحصول على لقاحات كوفيد-19 على نحو منصف وشامل للجميع باعتبارها من المنافع العامة العالمية، وتبادل الممارسات الجيدة بشأن تدابير الحماية الاجتماعية التي تعود بالنفع على أكثر الفئات تهميشاً<sup>(13)</sup>، وتوفير التغطية الصحية الشاملة<sup>(14)</sup>. وحددت كذلك الدور المحوري للدولة في التصدي للجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية<sup>(15)</sup>.

17- وفي سياق أزمة الغذاء العالمية الراهنة، دعت المفوضية السامية إلى حماية حقوق صغار المزارعين وصغار الصيادين وإلى تعزيز المساواة بين الجنسين، كما دعت في اليوم العالمي للمحيطات إلى تنفيذ إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. ووجهت المفوضية السامية، بالاشتراك مع الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، رسالة مفتوحة مشتركة إلى المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية من أجل حثّ الدول الأعضاء على مواءمة قواعد التجارة مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان دعماً لإعمال الحق في غذاء كافٍ للجميع.

### جيم - الدعم الفعال للآليات والولايات المعنية بحقوق الإنسان

18- في سياق الأعمال التي اضطلع بها مجلس حقوق الإنسان بشأن الجائحة، عقد المجلس حلقة دراسية بين الدورات في كانون الأول/ديسمبر 2021 عن موضوع الحصول على اللقاحات والأدوية، وركز فيها على التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق جائحة كوفيد-19، والتعاون على الصعيد العالمي، والتدابير الرامية إلى تحسين حصول الجميع على اللقاحات<sup>(16)</sup>. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عقد المجلس مشاورات بين الدورات عن موضوع الصحة النفسية وحقوق الإنسان<sup>(17)</sup>. وعقد المجلس أيضاً حلقة النقاش الأولى له بين الدورات بشأن الحق في الضمان الاجتماعي، مما ييسر تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن تدابير الحماية الاجتماعية التي تقيد الفئات المهمشة المستبعدة في أحيان كثيرة من نظم الحماية الاجتماعية<sup>(18)</sup>. وأسهم ذلك في تعزيز أنشطة الدعوة القائمة على الأدلة في إطار جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 وعواقبها على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، مع تخصيص حيز لحقوق الإنسان في صميمها. واشتركت المفوضية في قيادة الجهود المشتركة بين الوكالات بغية التصدي للتمييز ضد كبار السن والتمييز على أساس السن في إطار عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030). كما استكملت ورقة تحليلية عن القواعد المعيارية في القانون الدولي بشأن كبار السن كانت قد صدرت في عام 2012. وتقدم الدراسة المستكملة، التي صدرت في آذار/مارس 2021، تحليلاً للثغرات القائمة في الحماية ولمدى كفاية الإطار القانوني الدولي القائم من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن.

19- كما دعمت المفوضية، في إطار اضطلاعها بدور أمانة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، عملية إعداد تعليقات عامة من جانب تلك الآليات، بما في ذلك تعليق عام بشأن الأرض

(11) انظر A/HRC/50/4.

(12) OHCHR, "Africa: we must act now to avoid a catastrophe, says rights chief", 20 May 2020.

(13) انظر A/HRC/49/35.

(14) انظر E/2019/52.

(15) انظر A/HRC/47/23.

(16) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 10/41.

(17) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 13/43.

(18) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 13/42.

والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعليق عام بشأن التنمية المستدامة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوصية عامة بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية، وتعليق عام بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والعمالة (جارٍ إعداده). كما تناولت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات المسائل المتعلقة بكوفيد-19 ضمن ملاحظاتها الختامية وقوائم المسائل المحالة قبل تقديم التقارير<sup>(19)</sup>.

20- وتقدم المفوضية الدعم إلى مجموعة واسعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في إطار أعمالهم المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من قبيل الغذاء، والمياه ومرافق الصرف الصحي، والصحة، والتعليم، والسكن اللائق، والديون الخارجية والفقر. وتقدم المفوضية الدعم إلى المكلفين بولايات في إطار الاضطلاع بالأنشطة الصادر بها تكليف، بما في ذلك إجراء زيارات قطرية. وتقدم آليات الإجراءات الخاصة في تقاريرها المواضيعية كنزاً من التوصيات والتوجيهات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتناول التقارير الأخيرة مواضيع بالغة الأهمية كتدابير إعادة التوزيع (مثل الحد الأدنى للأجور، وحقوق العمل، وأشكال وأنظمة حماية المستهلك) التي تحدّ من أوجه عدم المساواة التي تعززها قوى السوق، والقدرة على تحمل الديون، والانتقال إلى الاقتصادات الخضراء والشاملة للجميع، وهي مواضيع ترد أيضاً ضمن التوصيات القطرية والمواضيعية التي لا تُعد ولا تُحصى المقدمة من آليات الإجراءات الخاصة<sup>(20)</sup>. وتُستخدم هذه التوصيات أيضاً باعتبارها مداخل مفيدة لبرامج المفوضية.

## دال - السياسات والأنشطة والبرامج

21- تضطلع المفوضية، بالإضافة إلى عملها في مجال دعم الآليات والولايات المعنية بحقوق الإنسان، بمجموعة واسعة من الأعمال ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### 1- الإسهام في وضع السياسات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذها

22- تتعاون المفوضية مع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة المعنية من أجل إدماج حقوق الإنسان ضمن السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ومعالجة أوجه عدم المساواة، وسد الثغرات في مجال حقوق الإنسان في إطار الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19. وفي الآونة الأخيرة، جرى التركيز بوجه خاص على الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة، وهما عنصران رئيسيان من عناصر العقد الاجتماعي الجديد الذي يستمد جذوره من حقوق الإنسان والذي دعا الأمين العام إلى إبرامه في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة". وبالإضافة إلى ذلك، قادت المفوضية، بالتعاون مع آلية الأمم المتحدة للمياه، عملية وضع خريطة طريق لتعزيز إدماج حقوق الإنسان ضمن مبادرات المياه ومرافق الصرف الصحي. وشرعت المفوضية أيضاً في إجراء مشاورات غير رسمية مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من شركاء الأمم المتحدة المعنيين لاستكشاف مسألة تنمية الموارد اللازمة لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التغطية الصحية الشاملة.

(19) OHCHR, *United Nations Human Rights Report 2021*, p. 23

(20) يمكن الاطلاع على لمحة عامة عن أنشطة وإنجازات المكلفين بالولايات في A/HRC/49/82 و A/HRC/49/82/Add.1.

23- وأعدت المفوضية توجيهات وتقارير عن العديد من المسائل ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الرسائل الرئيسية بشأن الحماية الاجتماعية<sup>(21)</sup>، والحصول على اللقاحات<sup>(22)</sup>، والتوجيهات المشتركة بشأن الصحة النفسية. وأوصت المفوضية، في جملة أمور، بأن تخصص الدول موارد كافية للوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك كفالة المساواة وعدم التمييز؛ وأن تتعاون من أجل تحقيق توزيع عادل للقاحات كوفيد-19 داخل البلدان وفيما بينها؛ وأن تزيد مخصصات الميزانية للتدابير الطارئة التي يُراد بها كفالة التعليم للجميع دون تمييز<sup>(23)</sup>. ودعت المفوضية أيضاً إلى إدماج قواعد ومبادئ حقوق الإنسان ضمن عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي، ولا سيما في المفاوضات المتعلقة بمشروع المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي ومشروع توصيات السياسة العامة بشأن تعزيز مشاركة الشباب وتوظيفهم في الزراعة والنظم الغذائية، فيما لا تزال قدرتها على دعم الدول في تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية محدودة. وعلاوة على ذلك، وسعيًا إلى تيسير الاستجابات الفعالة التي تعالج آثار كوفيد-19 على صعيد حقوق الإنسان، وضعت المفوضية إطاراً مؤلفاً من 10 مؤشرات لحقوق الإنسان بهدف تقييم أثر الجائحة على حقوق الإنسان والتخفيف من حدته. وأُرفقت هذه المؤشرات الرئيسية بالوثيقة الإطارية التي توجّه استجابات الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية المصممة لمواجهة كوفيد-19<sup>(24)</sup>.

24- كما أشرفت المفوضية على أنشطة بحث، وأعدت تقارير وأدوات، وعملت على بناء القدرات، وبذلت جهود الدعوة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، في إطار معالجة أوجه عدم المساواة والتفاوتات القائمة بين البلدان من حيث التأهب لجائحة كوفيد-19 والتصدي لها والتعافي منها<sup>(25)</sup>.

25- ومنذ بداية الجائحة، كان رصد المفوضية لمسائل حقوق الإنسان موضع الاهتمام والإبلاغ عنها مفيداً للغاية في توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات اللازمة وبذل أنشطة الدعوة على مستوى أصحاب المصلحة الرئيسيين. فعلى سبيل المثال، يَسُرُّ رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19، التعاون مع السلطات والتدخلات لديها، بما في ذلك لوضع تدابير طارئة للحماية الاجتماعية، ومنع عمليات الإخلاء، أو لتحسين الظروف القائمة في المستوطنات العشوائية<sup>(26)</sup>.

26- ويسّرت المفوضية أيضاً، باستخدام قدرتها على جمع الأطراف، إجراء حوارات تطلعية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وركزت هذه الحوارات على التحديات الراهنة في البيئات المحلية. وبدأت المفوضية، مستلهمة نهج هيرنان سانتا كروز، أحد مهندسي منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي كان وراء النهوض بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في إطار صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سلسلة حوارات جديدة أتاحت منبراً لإشراك الناس في جميع أنحاء العالم، وإعلاء صوتهم، وتمكينهم من أن يصبحوا عناصر تغيير<sup>(27)</sup>.

(21) انظر A/HRC/49/33.

(22) انظر <https://www.ohchr.org/en/covid-19/covid-19-guidance>، و A/HRC/49/34 و A/HRC/49/35.

(23) A/HRC/47/47، الفقرة 10.

(24) United Nations, "A UN framework for the immediate socio-economic response to COVID-19", annex II, April 2020.

(25) انظر A/HRC/50/4 انظر أيضاً A/HRC/49/28.

(26) A/HRC/48/49، الفقرة 50.

(27) مفوضية حقوق الإنسان، "إطلاق منصة عالمية جديدة لحوار تقديمي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية"، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020.



وأجريت حوارات في عدة مناطق، بالتركيز على مواضيع الحماية الاجتماعية، ومساهمة التنمية في دعم حقوق الإنسان، وأوجه الترابط بين الحق في التنمية والحق في بيئة صحية<sup>(28)</sup>.

27- وكان لعمل المفوضية أثر على مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وأتاح فرصاً لمزيد من التعاون معهم. ومن الضروري مواصلة بذل الجهود لتعميق المشاركة مع شركاء منظومة الأمم المتحدة والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. وثمة حاجة أيضاً إلى تعميق الشراكة مع الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وسائر أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني من أجل الإسهام في تغيير السياسات والمساعدة على تنفيذ التزامات الدول المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستتيح هذه المشاركة للمفوضية دعم تنفيذ التوجيهات الصادرة في مجال السياسات. وفي حين أن الدول ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين يطلبون توسيع نطاق التعاون التقني في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز نظم الحماية الوطنية على الصعيد القطري، فإن الموارد الحالية تحدّ من قدرة المفوضية على تقديم دعم إضافي.

## 2- النهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

28- تضطلع المفوضية بدور قيادي في الأعمال المتعلقة بالسياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتحديداً بشأن مسألة عدم المساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وبخاصة فيما يتعلق بخطة عام 2030. وواصلت المفوضية إيلاء الأولوية لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل كفالة أن يستند التزام خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب إلى مبدأي المساواة وعدم التمييز. وأسهمت المفوضية بأنشطة التحليل وإسداء المشورة في مجال حقوق الإنسان في إطار التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة وفي إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وأسهمت كذلك في عمليات التنمية الوطنية<sup>(29)</sup>.

29- وسعت المفوضية، باعتبارها عنصراً محورياً ضمن برنامج المفوضية لدعم الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنفيذ خطة عام 2030، إلى المشاركة في تعاون تقني حاسم الأهمية في مجالات مثل الحق في الصحة، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة، والإسكان، والمياه ومرافق الصرف الصحي، والغذاء، والحماية الاجتماعية. وفي حين تشارك المفوضية أيضاً في مجالات هامة أخرى، كالحقوق في الأراضي ومساائل حقوق الإنسان المتصلة بالأمراض غير السارية، فإن هذه الأنشطة تظل محدودة نظراً لقلة الموارد.

30- وواصلت المفوضية السعي إلى التعاون الاستراتيجي مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة لكفالة تقديم إسهامات مجدية في السياسات والتوجيهات الإنمائية الرئيسية للأمم المتحدة. وبالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضعت المفوضية قائمة مرجعية لنهج قائم على حقوق الإنسان في عمليات تقييم الأثر الناجم عن كوفيد-19 على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي والاستجابات القطرية لكوفيد-19. وترأست المفوضية، بصفتها جهة تشترك في قيادة فريق عمل مشترك بين الوكالات، استعراضاً من منظور حقوق الإنسان لخطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية التي وضعتها 109 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تشرين الأول/أكتوبر 2020<sup>(30)</sup>. وأدى الاستعراض إلى تقديم توصيات شملت كيفية رسم خريطة شاملة للفئات المحرومة ووضع تدابير محددة

(28) انظر A/HRC/50/4.

(29) المرجع نفسه.

(30) A/HRC/46/19، الفقرة 50.

الأهداف تصدياً لأوجه التمييز وعدم المساواة الهيكلية التي تعاني منها هذه الفئات. وحددت المفوضية مجالات لتحسين خطط الاستجابة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، عن طريق تعزيز مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تصميم الاستجابات ورصدها، والاستفادة من التنفيذ المنهجي للتوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان بهدف تقوية التدخلات في حالة الفئات المحرومة المتأثرة أكثر من غيرها بالجائحة<sup>(31)</sup>. وطوال فترة الاستعراض، كان تعزيز حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشكل محوراً صريحاً من محاور التركيز.

### 3- مبادرة "Surge" وغيرها من الأعمال: بذل التغيير من أجل اقتصاد يعزز حقوق الإنسان

31- في أواخر عام 2019، أنشأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مبادرة Surge لزيادة التعاون المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأهداف التنمية المستدامة، ومنع نشوب النزاعات، وتعزيز الروابط بين حقوق الإنسان وسياسات الاقتصاد الكلي. وفي ذلك الوقت، أدت الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية المتعددة في جميع أنحاء العالم، التي نشأ الكثير منها عن اتساع نطاق أوجه عدم المساواة وبطء التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى التركيز على ضرورة توسيع نطاق العمل والتعجيل به في هذه المجالات.

32- ونتجت عن تفشي جائحة كوفيد-19، في غضون أشهر من المرحلة الأولى لمبادرة Surge، تحديات غير متوقعة. وفي الوقت نفسه، كان الوضع القائم وراء تسليط الضوء على أهمية هذا المجال الجديد في استكمال وتعجيل العمل الجاري بشأن إساءة المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية. وقدم الفريق المعني بمبادرة Surge المساعدة إلى أشكال الوجود الميداني للمفوضية بغية تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتحويلها إلى حلول ملموسة وقابلة للتنفيذ في مجال السياسة العامة، كي تسترشد بها السياسات والخطط والاستراتيجيات القطرية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال ربط معارف حقوق الإنسان المتخصصة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمسائل التنمية والاقتصاد الكلي، وضعت المفوضية نهجاً فعالاً للعمل المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومع أشكال وجودها القطري والإقليمي.

33- وينطوي نهج مبادرة Surge على إمكانات واعدة لسد ثغرة حرجية في تعزيز أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد استخدمه أكثر من 90 شكلاً من أشكال الوجود الميداني للمفوضية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، مما أسهم في إجراء تحليلات وتقديم حلول قائمة على حقوق الإنسان، مع تسليط الضوء على الأشخاص المعرضين لأن يُتركوا خلف الركب، بما في ذلك الأقليات<sup>(32)</sup>، وساعد في اعتماد خيارات محددة السياق لتوسيع هامش التصرف في المجال المالي وزيادة الموارد المتاحة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أقصى حد<sup>(33)</sup>. وأجرت المفوضية بالتعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والجهات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية، والفئات المحرومة، تحليلاً للسياسات والتدابير الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بمن تُركوا خلف الركب. والأهم من ذلك أنه في بداية انتشار جائحة كوفيد-19، وفي الأشهر اللاحقة، كان هناك تركيز بالغ الأهمية على الاستجابات الوطنية لكوفيد-19 من منظور الحق في الصحة والحماية الاجتماعية وغير ذلك من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشمل هذا التركيز تقديم الدعم إلى الحكومات في جهودها الرامية إلى إجراء تحليلات قائمة على حقوق

(31) المرجع نفسه.

(32) A/HRC/46/44، الفقرة 8. انظر أيضاً E/2021/77 للاطلاع على وصف عام للمبادرة وعلى الأمثلة ذات الصلة.

(33) E/2021/77.

الإنسان لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والميزانيات العامة<sup>(34)</sup>. وبناءً على هذه التحليلات، بذلت المفوضية جهود الدعوة لدى الحكومات بهدف زيادة ميزانيتها الوطنية وإنفاقها الاجتماعي في القطاعات الاجتماعية. وعن طريق هذه التدخلات، بدأت المفوضية بملء الفراغ بين تقرير السياسات الاقتصادية وحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والعمليات التي تشارك فيها المؤسسات المالية الدولية. ودعت جميع الجهات الفاعلة إلى كفالة أن تكون المشورة المتعلقة بالاقتصاد الكلي والبرامج الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك برامج إعادة التمويل والمشروعات، راسخة في حقوق الإنسان بغية معالجة أوجه عدم المساواة المستمرة والهيكلية وتجنب مواصلة اشتداد الفقر وعدم المساواة.

34- وفي سياق مبادرة Surge، قدمت المفوضية الدعم إلى 51 من المشاريع الصغيرة منذ إنشائها، حيث وفّرت موارد تقنية وبشرية ومالية تصل إلى 30 000 دولار في العديد من أماكن الوجود الميداني. ومن خلال هذه المشاريع الرائدة، عملت المفوضية مع مكاتب المنسقين المقيمين والخبراء الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة. ويسعى هذا النهج إلى توفير مزيد من الدعم المحدد الهدف إلى الدول لكي تتمكن من تحقيق الأعمال التدريبية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويكون لديها فهم أفضل للالتزاماتها الفورية، ولتخصّص أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة لهذه العملية. ومن خلال هذه المشاريع، سعت المفوضية أيضاً إلى الإسهام في اتخاذ القرارات والتخطيط على نحو يمثل آراء أصحاب الحقوق، عن طريق المشاركة والتشاور معهم ومع المنظمات التي تمثلهم مباشرة والدعوة إلى المشاركة المجدية وإلى الاضطلاع بالعمليات الشاملة للجميع. وكانت النتائج واعدة وتشير إلى أن المفوضية مستعدة لتعزيز العمل في إطار هذه المشاريع. وتتطلب استدامة هذه التدخلات الإنمائية مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على مبادرة Surge وتوفير موارد بشرية ومالية إضافية لها.

35- وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2022، قدم الفريق المعني بمبادرة Surge الدعم إلى المفوضية في أماكن الوجود القطري عن طريق توفير محتوى تحليلي ومشورة تنفيذية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبشأن إدماج حقوق الإنسان ضمن السياسات والبرامج الإنمائية، وبشأن تعزيز الصلة بين حقوق الإنسان والاقتصاد. وأجري ذلك بالنسبة إلى 34 من التحليلات القطرية المشتركة وعمليات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. كما قدم الفريق المعني بمبادرة Surge سبع إحاطات ودورات تدريبية بشأن خطة عام 2030، وأهداف التنمية المستدامة، واستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان، والدعوة إلى عدم ترك أحد خلف الركب في سياق عملية إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وقدم الدعم إلى تسعة تحليلات للميزانية على أساس حقوق الإنسان وشارك فيها، وأجرى مناقشات ومشاركات استراتيجية مع 19 من الخبراء الاقتصاديين في مكاتب المنسقين المقيمين.

36- وأحدثت مبادرة Surge، في غضون عامين من بدء عملها، فرقاً كبيراً في النتائج عن طريق تقديم المشورة التنفيذية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتنمية المستدامة، وذلك بكسر أطواق العزلة وإظهار قيمة إدراج حقوق الإنسان ضمن المجالين الاقتصادي والإنمائي. ويُبين هذا العمل أن "إثبات جدوى المفهوم" المتعلق بهذا المشروع يتسم بالنماسك ويوفر الأساس لتوسيع نطاق عمل مبادرة Surge.

#### 4- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد القطري

37- قدمت المفوضية الدعم إلى طائفة واسعة من الأنشطة الخاصة بكل بلد من أجل تعزيز حماية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشمل هذا الدعم تحليل الاقتصاد الكلي من منظور حقوق الإنسان، وركز على عدم ترك أحد خلف الركب، وإسداء المشورة التقنية عند تصميم نُظم الضمان

الاجتماعي المراعية للمنظور الجنساني والقائمة على حقوق الإنسان، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية على رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقديم الدعم إلى الحكومات لوضع تدابير قانونية وسياساتية تمثل لحقوق الإنسان من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

38- وفي الأرجنتين، قدمت المفوضية الدعم، عن طريق مشروع مبادرة Surge، إلى مستشار شؤون حقوق الإنسان التابع لفريق الأمم المتحدة القطري بغية إجراء تحليل للاقتصاد الكلي قائم على حقوق الإنسان، وهو ما وفر صورة عامة عن الأنماط الناشئة والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية من منظور حقوق الإنسان. وركز التحليل على الفئات الضعيفة والمهمشة في دعم الحكومة لإدراج منظور حقوق الإنسان ضمن سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وفي كمبوديا، أدمج المكتب القطري للمفوضية، بدعم من مبادرة Surge، تحليلاً لحقوق الإنسان ضمن خطط الأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

39- وقدمت المفوضية مساعدة تقنية إلى حكومة المكسيك في إطار اعتماد مرسوم رئاسي يتعلق بإدارة المياه الجوفية في الوديان الوسطى في واخاكا، ومراقبة استخراجها، واستغلالها، واستخدامها، وتحويلها، وتأمين إمكانية حصول 16 مجتمعاً من مجتمعات زابوتيك المحلية على المياه. ويعترف المرسوم بالحقوق الإقليمية والحق في تقرير المصير والاستقلال الذاتي لمجتمعات زابوتيك المحلية، ويمنحها سلطة إعداد وإصدار القواعد التي تنظم استخدام المياه الجوفية والتمتع بها. وفي غواتيمالا، قدمت المفوضية الدعم إلى وزارة التنمية الاجتماعية في تصميم سجل للأسر المعيشية يراعي المنظور الجنساني بغية تنفيذ تدخلات الحماية الاجتماعية في سياق التصدي لكوفيد-19، بالتشاور الوثيق مع المجتمعات المحلية والمنظمات الشعبية.

40- وفي الصومال، أجرى الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بدعم من مبادرة Surge، دراسة لتقييم مدى امتثال خطة الحماية الاجتماعية التي تقودها الحكومة لحقوق الإنسان - وهي كناية عن مبادرة تحويلات نقدية من الميزانية. وتأتي هذه الدراسة في إطار المتابعة المباشرة لعدد من التوصيات المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي والحد من الفقر الموجهة إلى الصومال في سياق الاستعراض الدوري الشامل لعام 2021. وفي هذه الدراسة، يدعو الفريق الحكومة إلى توسيع هامش التصرف في المجال المالي عن طريق زيادة تعبئة الموارد المحلية واللجوء إلى تخفيف عبء الدين لجعل الحماية الاجتماعية متاحة وفي متناول السكان. وسيسترشد عمل فريق الأمم المتحدة القطري في الصومال بنتائج الدراسة التي ستساعد الحكومة أيضاً على بناء نظام للحماية الاجتماعية في ظل الامتثال لحقوق الإنسان.

41- وفي السلفادور، قدمت المفوضية الدعم إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز قدرتها على رصد التمتع بالحق في الصحة والحماية الاجتماعية والعمل اللائق في سياق جائحة كوفيد-19. وفي كينيا، قدم مستشار شؤون حقوق الإنسان لدى المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري، إلى جانب مبادرة Surge، تدريباً إلى اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان بشأن دور الميزانيات العامة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واستند التدريب إلى تحليل قائم على حقوق الإنسان، أجرته المفوضية، لميزانية السنة المالية 2021/22 في كينيا. وتمثلت أهداف التدريب في استكشاف فرص إساءة المشورة المشتركة إلى كينيا بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لزيادة مخصصات الميزانية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

42- ووضع المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤخراً القانون النموذجي بشأن الإدارة المالية العامة، الذي يهدف إلى كفالة تمكين البرلمانات الوطنية لدول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من الاضطلاع بمهامها التشريعية والمتعلقة بالميزانية والرقابة في مجال الإدارة المالية

العامّة بطريقة تتسم بالشفافية والكفاءة وتستجيب لاحتياجات مواطني دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وشاركت المفوضية في اجتماع تشاوري للمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتعاونت في وقت لاحق من أجل إعداد مدخلات خطية، وهو ما عزز أهمية كفالة اتساق الاستثمار في القطاعات الاجتماعية مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والمؤشرات المرجعية الدولية والإقليمية المتفق عليها في إطار الميزانية الوطنية. وأوصت المفوضية بأن يجري النظر، في إطار القوانين، في إمكانية أن تستكشف دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الخيارات المتاحة لتعبئة الموارد المحلية باعتبارها وسيلة لزيادة هامش التصرف في المجال المالي، بسبل منها فرض ضرائب تصاعدية يمكن استخدامها في مجال الإنفاق الاجتماعي. وستنظر اللجنة التوجيهية للمنتدى في التعليقات الواردة أثناء التصديق على القانون النموذجي.

## 5- الاستفادة من آليات حقوق الإنسان

43- تستفيد المفوضية أيضاً من المحتوى الذي تُعده آليات حقوق الإنسان في عملها التنفيذي. وقد عملت المفوضية على تجميع البحوث وتقديم المقترحات السياسية لخطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة، بما يشمل إجراء تحليل بشأن الفئات المتروكة خلف الركب ومسارات الحفاظ على مستويات كافية من الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، وغير ذلك من الحقوق القائمة على أسس غير تمييزية<sup>(35)</sup>. كما استندت الأفرقة المواضيعية والجغرافية على نطاق المفوضية إلى دعم وخبرة أفرقة المفوضية الأخرى العاملة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، وأمانات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ولا سيما أمانة اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والوحدات ذات الصلة الداعمة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وعلى سبيل المثال، قدمت المفوضية الدعم، عن طريق صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، إلى عدة بلدان في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. ويكتسي تعزيز هذا الصندوق في المستقبل أهمية بالغة لتعزيز الدعم المخصص لهذه المهمة<sup>(36)</sup>.

44- وما فتئت الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، تُولي اهتماماً متزايداً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(37)</sup>. ومع ذلك، وعلى الرغم من اهتمام الدول بالنهوض بالجهود المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن 21 في المائة فقط من التوصيات المقدمة من الدول الأعضاء في إطار الاستعراض الدوري الشامل تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(38)</sup>. وقد قامت المفوضية بتحليل التوصيات الصادرة، وهي تقترح عقد حلقة عمل للدول الأعضاء بهدف مناقشة زيادة فعالية المشاركة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل.

45- وتشارك المفوضية أيضاً مع الدول الأعضاء في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رهناً بتوافر الموظفين والموارد.

(35) A/HRC/46/19، الفقرة 49.

(36) A/HRC/50/18، الفقرة 63.

(37) OHCHR, *United Nations Human Rights Report 2021*, p. 23.

(38) مفوضية حقوق الإنسان، قاعدة بيانات الفهرس العالمي لحقوق الإنسان متاحة على <https://uhri.ohchr.org/ar>.

46- وفي سياق الجائحة، واصلت المفوضية كذلك تجميع وتبادل السوابق القضائية التي لا تزال قيد التطور، التي صدرت عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان بشأن كوفيد-19، وقدمت عرضاً مفصلاً للكيفية التي تعالج بها هذه الهيئات مسائل حقوق الإنسان عن طريق تطبيق أحكام معاهدات كل منها.

47- ومما لا شك فيه أن مواصلة عملية إدماج كنز التوجيهات والتوصيات، فضلاً عن المشورة، المقدمة من آليات حقوق الإنسان ضمن السياسات والبرامج الوطنية سوف تسهم إسهاماً كبيراً في النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتصطدم الجهود الحالية التي تبذلها المفوضية في هذا الصدد بمحدودية الموارد.

## 6- حماية وتعزيز الحيز المدني والمشاركة العامة

48- على الصعيد العالمي، ينجم الكثير من حالات الاضطرابات الاجتماعية والعنف والنزاع في البلدان اليوم عن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يعكس حال الاستياء من تزايد أوجه عدم المساواة، وتراجع الثقة إزاء المؤسسات، وتدهور مستوى المعيشة. وقد اشتدت حدة جميع هذه الأوضاع نتيجةً لكوفيد-19. كما سلطت الجائحة الضوء على الأهمية البالغة للحيز المدني والحقوق في المشاركة بوصفها شرطين مسبقين رئيسيين لإعمال الحق في الصحة وإعمال جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(39)</sup>. ويجري الاعتراف بانتظام، في الإطار الدولي لحقوق الإنسان، بتربط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحريات العامة وتشابكها. وثمة صلة واضحة بين نجاح أي مشروع إنمائي وتخصيص حيز لمشاركة الأشخاص المتأثرين في هذا المشروع.

49- وفي هذا السياق، دعت المفوضية والإجراءات الخاصة والآليات الأخرى إلى مناهضة عدد من القيود والاعتداءات والانتهاكات التي تستهدف الحريات العامة. وكان انتشار الجائحة أيضاً وراء التعجيل بالانتقال الشامل إلى المنصات الرقمية، مما أدى إلى تفاقم المخاطر ذات الصلة، بما في ذلك التهديدات إزاء الخصوصية وحرية التعبير، ومخاطر تعميق التمييز<sup>(40)</sup>. وتؤدي مشاركة أصحاب الحقوق في وضع السياسات وتنفيذها إلى زيادة الأثر الناشئ عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورفع مستوى احترامها.

## ثالثاً - زيادة الحاجة إلى توسيع نطاق العمل المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

50- الواقع أن الناس يعيشون اليوم وسط المصاعب الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة، وأزمات الوقود والغذاء، وتزايد الفقر وأوجه عدم المساواة. وهذه التحديات تجعل الجهود التي تبذلها الدول لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر إلحاحاً وأهمية<sup>(41)</sup>. وفي الوقت نفسه، يُعتبر الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(42)</sup> وأوجه عدم المساواة بين مختلف الفئات

(39) انظر A/HRC/51/13.

(40) المرجع نفسه.

(41) انظر E/2021/77.

(42) Frances Stewart, Graham Brown and Luca Mancini, "Monitoring, أيضاً، انظر أيضاً، الفقرة 47، E/2016/58 and measuring horizontal inequalities", Working Paper No. 4 (Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, 2010); Christopher Cramer, "Does inequality cause conflict?", *Journal of International Development*, vol. 15, No. 4 (May 2003), pp. 397-412; and Frances Stewart, Graham Brown and Luca Mancini, "Why horizontal inequalities matter: some implications for measurement", Working Paper No. 19 (Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, 2005).

من العوامل المسهمة في معظم نزاعات العصر الحديث. إذ يزيد عدم المساواة الاقتصادي بين الفئات الإثنية، على سبيل المثال، من احتمال نشوب نزاعات داخلية<sup>(43)</sup>. ومن شأن الحالة الهشة للاقتصاد العالمي في أعقاب جائحة كوفيد-19 وآثار الحرب في أوكرانيا، مثل ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والأسمدة<sup>(44)</sup>، الإسهام في بروز العنف وعدم الاستقرار<sup>(45)</sup>.

51- ورغم اتساع نطاق عملها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، فإن المفوضية غير قادرة على الاستفادة من الفرص الكثيرة الناشئة عن مشاركتها نظراً لمحدودية الموارد. وهناك طلب متزايد، على نطاق منظومة الأمم المتحدة، على الدعم لإدماج النهج الإنمائية القائمة على حقوق الإنسان، مثلاً، ولكن المفوضية تجد صعوبة في مواكبة طلبات الشراكة والدعم هذه.

52- وعلى النحو المشار إليه أعلاه أيضاً، لا يُستغل كنز المشورة المواضيعية المقدم من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل بشأن معالجة الفقر المدقع وأوجه عدم المساواة والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، وبشأن حماية الحقوق في البلدان المثقلة بالديون استغلالاً كافياً، وتظل القدرة الحالية للمفوضية على توفير التعاون التقني للدول الأعضاء وغيرها من الجهات المسؤولة محدودة<sup>(46)</sup>.

53- وبالإضافة إلى ذلك، ترى المفوضية مجالاً كبيراً لتوسيع نطاق عملها على صعيد الوقاية في معالجة أوجه عدم المساواة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام في "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"<sup>(47)</sup> وفي تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"<sup>(48)</sup>. وترى المفوضية إمكانيةً لتوسيع نطاق عملها في معالجة حقوق الإنسان للأشخاص الأشد تضرراً عن الركب بطريقة ملموسة وتشاركية، ولا سيما فيما يتعلق بإنقاذ الأرواح وسبل العيش المستدامة، باعتبارها استراتيجية فعالة للوقاية من الاضطرابات السياسية والنزاعات، وكذلك للمساهمة في جعل تحليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزءاً لا يتجزأ من جهود الإنذار المبكر والوقاية<sup>(49)</sup>.

54- وتنعكس أهمية عمل المفوضية في الطلبات المتزايدة على مشاركتها في نطاق كامل لحقوق الإنسان. وتستجيب المفوضية لهذه المطالب بأكثر قدر ممكن من الفعالية، وتواصل تمطيط مواردها المحدودة للوفاء بمهامها المتنامية. ولا يمكن أن يستمر التقدم المحرز إلا إذا كانت المفوضية قادرة على المشاركة مع الدول والنظر في الآخرين باستمرار. ولمواصلة إنجاز العمل المتزايد، لا بد من زيادة القدرات المتخصصة والمكرسة لمجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على سبيل الاستعجال في أماكن الوجود الميداني للمفوضية ومكاتبها ومقارها الإقليمية بموارد بشرية ومالية إضافية. ومن شأن هذه القدرة المتخصصة والمكرسة أن تساعد المفوضية على تقديم دعم محدد الغرض وذي صلة بالعمليات للنهوض

(43) A/HRC/46/43، الفقرة 23.

(44) Global Crisis Response Group on Food, Energy and Finance, "Global impact of the war in Ukraine: billions of people face the greatest cost-of-living crisis in a generation", Brief No. 2 (8 June 2022).

(45) E/2016/58، الفقرة 51.

(46) مفوضية حقوق الإنسان، قاعدة بيانات الفهرس العالمي لحقوق الإنسان. متاحة على <https://uhri.ohchr.org/ar>.

(47) António Guterres, "The highest aspiration: a call to action for human rights", 2020.

(48) الأمم المتحدة (2021) *Our Common Agenda: Report of the Secretary-General*.

(49) انظر E/2016/58.



بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغية تمكين الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها بالإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدانها.

55- وقد حققت المفوضية نتائج هامة من خلال عملها الذي يربط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومسائل الحق في التنمية وبين سياسات الاقتصاد الكلي الملموسة والقائمة على الأدلة على الصعيد القطري. وساعدت مبادرة Surge على تحليل العناصر المفاهيمية لاقتصاد يعزز حقوق الإنسان. ومن شأن توافر قدرات مكرسة لمجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أماكن الوجود القطري والإقليمي للمفوضية أن يعزز إلى حد كبير من قدرة المفوضية على توفير الدعم التشغيلي والتوجيه في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء، وتلبية التوقعات المتزايدة في مجالات مثل دعم الإنعاش الاقتصادي القائم على حقوق الإنسان والتخطيط الإنمائي.

## رابعاً - استنتاجات

56- في سياق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة، زادت المفوضية، في حدود الموارد المحدودة المتاحة، مشاركتها في مكافحة أوجه عدم المساواة الاقتصادية وغيرها، وأسهمت في إجراء تحليلات وتقديم حلول قائمة على الحقوق مع تسليط الضوء على الأشخاص المعرضين لأن يُتركوا خلف الركب. وكثيراً ما يُضطلع بالعمل المتصل بالتنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في صوامع منفصلة، وفي الواقع، كثيراً ما تكون اعتبارات حقوق الإنسان غائبة عن الممارسة الإنمائية والاقتصادية. وتسعى النهج المبتكرة التي تتبعها المفوضية، عن طريق مبادرة Surge على وجه الخصوص، إلى كسر أطواق العزلة، وهي تُبين القيمة المستمدة من إدماج حقوق الإنسان<sup>(50)</sup>. كما يوفر العمل المتصل بإدماج حقوق الإنسان ضمن المجالين الإنمائي والاقتصادي مثالاً على مجال يمكن أن يؤدي فيه المزيد من الاستثمار إلى عدد أكبر وأكثر رسوخاً من النتائج.

57- ويتطلب التعافي بشكل أفضل تجديد الالتزام بدعم إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووضع أحكامها موضع النفاذ العملي. فقد فرضت الجائحة ضغوطاً شديدة على الاقتصاد والإيرادات الحكومية مما أدى، في كثير من الحالات، إلى نمو اقتصادي سلبي. والتحديات المتمثلة في تعبئة الموارد للإنفاق الاجتماعي على الأمدين القصير والطويل هو تحدٍّ هائل، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ومع ذلك، وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تُلزم الدول بواجب ضمان المستويات الأساسية الدنيا لمتعة جميع الناس دون تمييز بالحق في الصحة، والحماية الاجتماعية، والتغذية والأمن الغذائي، والمياه ومرافق الصرف الصحي، والسكن والتعليم، حتى في أوقات الأزمات. وتوفر مبادئ وقواعد حقوق الإنسان خطة شاملة للتعافي المستدام، على نحو ما أعرب عنه الأمين العام أيضاً في "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" وفي تقريره المعنون "خطتنا المشتركة".

58- وأظهرت أزمة كوفيد-19 وجود فجوة واسعة بين التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان والإعمال الفعلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع. وأكدت أيضاً الحاجة الملحة إلى وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في صميم عملية تصدي الدول للجائحة، وأن جميع حقوق الإنسان هي حقوق غير قابلة للتجزئة، ومتشابكة. وقد صُممت حقوق الإنسان لإنهاء الخوف والفاقة، غير أن النهج المجزأ والمسيئ أنتج عالماً لا يزال فيه الخوف والفاقة سائدين إلى حد



كبير. وفي خضم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة وأوجه عدم المساواة المتزايدة، يُعد نظام حقوق الإنسان أفضل أدوات الوقاية المتاحة وركناً أساسياً من أجل استدامة السلام وتحقيق التنمية المستدامة.

59- وتمثل حقوق الإنسان المدخل اللازم لمساعدة الحكومات والمجتمعات على تحديد سبل مبتكرة وشاملة للجميع من أجل التعافي على نحو أفضل. وهي توفر خطة شاملة للإنعاش المستدام، على نحو ما أعرب عنه الأمين العام أيضاً في "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" وفي تقريره المعنون "خطتنا المشتركة". وستواصل المفوضية تقديم معلومات عن حقوق الإنسان لغرض الإنذار المبكر وتحليل المخاطر، وإظهار الكيفية التي يسهم بها احترام حقوق الإنسان في منع نشوب النزاعات، وبناء ثقافة وقاية تسترشد بحقوق الإنسان، ولا سيما عن طريق التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. وتواصل المفوضية الاضطلاع بدور لا غنى عنه في إنكاء الوعي بعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وفي دعم جهود الدول الرامية إلى إيجاد اقتصاد يعزز حقوق الإنسان وإنعاش قائم على حقوق الإنسان، وفي تعميم مراعاة حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة، وهو ما يجعل منظومة الأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية.

60- ويشهد الطلب المتزايد على مشاركة المفوضية ضمن نطاق كامل لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أهمية عمل المفوضية. بيد أن الطلبات تتجاوز قدرة المفوضية على الإنجاز والمشاركة، مما يعكس ضرورة زيادة الشراكات والتعاون وتعددية الأطراف. ولا بد من الحفاظ على الزخم عن طريق دعم المفوضية من أجل الاستجابة على النحو الملائم للأزمة العالمية.

61- وعلى وجه الخصوص، من شأن تقديم المزيد من الدعم أن يسمح للمفوضية بتوسيع نطاق عملها المتعلق بما يلي:

(أ) إحداث نقلة نوعية نحو نظام شامل للحماية الاجتماعية يقوم على حقوق الإنسان، ويرتكز على المساواة وعدم التمييز، والمشاركة الفعالة لأصحاب الحقوق، وتعزيز المساءلة وسبل الانتصاف؛

(ب) إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الصحة، بما في ذلك إيلاء الأولوية للتغطية الصحية الشاملة، ولا سيما لأكثر الفئات تهميشاً، وتناول المحددات الأساسية للصحة في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19؛

(ج) تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الأمن الغذائي، يدعم صغار المزارعين والصيادين بما يشمل النساء والفتيات، بما يكفل حصولهم على الائتمانات والأراضي والبذور والموارد الطبيعية والتكنولوجيا، وذلك لتعزيز سبل عيشهم، والزراعة والصيد المستدامين، وتمتعهم بحقوق الإنسان؛

(د) تعبئة الموارد الوطنية واستخدام أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة باعتبار ذلك أحد الالتزامات الأساسية للإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(هـ) توسيع هامش التصرف في المجال المالي لإتاحة الموارد اللازمة من أجل زيادة الاستثمار في الحق في الصحة والتعليم والغذاء والتغذية والخدمات الاجتماعية، بهدف معالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية التي تغذيها النماذج الاقتصادية الرجعية وجيل من الخدمات العامة الممولة تمويلًا ناقصاً.